التكتل الاقتصادي بين دول العالم الإسلامي واقع الممارسة وحتمية المعالجة

The economic bloc among the countries of the Islamic world , the reality of practice and the imperative of treatment

د. عبد الناصر براني [1]، فؤاد بن الذيب [2]

[1] جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة (الجزائر)، nacer_b23@yahoo.fr

[2] جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية– قسنطينة (الجزائر)، fouadbendib34@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/11/08 **تاريخ القبول:** 2020/12/14 **تاريخ النشر:** 2020/12/31

ملخص:

من سمات هذا العصر كثرة التكتلات الاقتصادية بين مختلف دول العالم رغم انعدام روابط مشتركة بينها في حين نجد دول العالم الإسلامي رغم ما تمتلكه من مقومات وإمكانات بشرية واقتصادية ومادية وخصائص مشتركة والتي من أهمها عامل الدين مازالت لم ترق إلى إقامة مثل هذه التكتلات الاقتصادية فكيف السبيل لإيجاد هذا التكتل الاقتصادي الذي يكون خطوة أولى لإزالة جميع الحواجز أمامها ؟

يهدف هذا البحث إلى بيان أهم المقومات التي تسمح بتحقيق تكتل اقتصادي إسلامي واقتراح آليات لتحقيق هذا التكتل كما يمكن من الاطلاع على التجارب الناجحة في مجال التكامل الاقتصادي.

كلمات مفتاحية: التكتلات الاقتصادية – دول العالم الإسلامي – مقومات العالم الإسلامي – آليات تحقيق التكتل ، التحديات.

تصنيفات JEL : F4، F5، F49

Abstract :

One of the characteristics of this era is the large number of economic blocs between the various countries of the world despite the lack of common ties between them, while we find the countries of the Islamic world despite what they possess of human, economic, and physical capabilities and capabilities and common characteristics, the most important of which is the debt factor still not lived up to the establishment of such economic blocs, so how is the way to find This economic bloc, which is a first step to remove all barriers to it?

This research aims to explain the most important ingredients that allow the realization of an Islamic economic bloc and to suggest mechanisms for achieving this bloc. It also enables us to review the successful experiences in the field of economic integration.

Key words: economic blocs - countries of the Islamic world - elements of the Islamic world - mechanisms for achieving the bloc- Challenges.

JEL Classification Cods :F4,F5,F49

المؤلف المرسل: فؤاد بن الذيب، **الإيميل:** fouadbendib34@gmail.com

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المقدمة:

أدت التغيرات الاقتصادية الدولية التي مر بها العالم في العقدين الأخيرين من القرن العشرين إلى انعكاس ميزان القوى بين الدول ، مما أدى إلى تغيرات في المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية وتغيرات سريعة في الإنتاج وأساليب العمل ، مما لم يسمح بعزل أي مجتمع عن حياة الكيانات العالمية ،كما أن نمو ظاهرة التكتل الاقتصادي هو استجابة للأحداث في البيئة الاقتصادية الدولية المتأثرة والمتأثر بها ، وأصبح التكتل الاقتصادي هو الخيار الأفضل للدول ، وتطلب الدولة تخفيف الأثر المتوقع لهذه الأوضاع، لأنها أصبحت وسيلة للتكامل في عملية العولمة الاقتصادية وأصبحت دول العالم تتكتل لتكون قوة يمكن أن تستحوذ بها على نسبة مهمة من اقتصاد العالم، رغم وجود فوارق كبيرة بينها سواء من حيث الناتج المحلي أو اللغة أو الدين ... ودول العالم الاسلامي ليست في معزل عن العالم، فلها من الامكانات الاقتصادية و البشرية و الخصائص المشتركة ما لا تملكه الكثير من دول العالم التي شكلت تكتلات اقتصادية .

ومن هذا التمهيد ارتأينا طرح الإشكال التالي:

كيف يمكن تحقيق تكتل لاقتصاديات دول العالم الإسلامي بما يمكنها من مواجهة مختلف التكتلات الاقتصادية في مختلف دول العالم؟

وتتفرع عن ذلك السؤالين التاليين:

- ✓ فيم تتمثل مقومات التكتل الاقتصادي لدول العالم الإسلامي؟
- ✓ ما هي المحاولات الناجحة في مسار تحقيق تكتل اقتصادي إسلامي؟

فرضيات الدراسة:

- ✓ التكتل الاقتصادي للدول الإسلامية من السبل الوحيد الناجعة في مواجهة مختلف التكتلات في العالم.
- ✓ للدول الإسلامية من المقومات والخصائص ما يسمح لها من تحقيق تكتل اقتصادي إسلامي.

أهداف البحث:

- ✓ بيان أهم المقومات التي تسمح بتحقيق تكتل اقتصادي إسلامي.
- ✓ اقتراح آليات لتحقيق هذا التكتل.
- ✓ الاطلاع على التجارب الناجحة في مجال التكامل الاقتصادي.
- ✓ تقديم اقتراحات وتوصيات فيما يتعلق بتحقيق التكتل الاقتصادي بين دول العالم الاسلامي، علها تجد إرادة قوية تسمح بتنفيذها.

منهج البحث:

حاول الباحثان تتبع المنهج الوصفي التحليلي، وهذا من خلال وصف إجمالي للتكتل الاقتصادي وواقع الدول الإسلامية بالإضافة إلى بيان أهم المقومات التي يتمتع بها العالم الإسلامي، وتحليل دور التكتل الاقتصادي الإسلامي في كيفية مواجهة مختلف التكتلات الاقتصادية في العالم.

وللإجابة على هذه الإشكالية سنتطرق إلى المحورين التاليين:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ مبررات ومقومات التكتل الاقتصادي بين الدول الإسلامية.
- ✓ آليات تحقيق التكتل بين الدول الإسلامية.

الدراسات السابقة:

سنحاول التطرق إلى أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة والمتمثلة في:

- قدور بوزيدي، التكامل الاقتصادي العربي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 1999حيث حاول الإجابة عن الإشكالية التالية: هل بإمكان الدول العربية أن تبقى بمعزل عن التنظيم العالمي الجديد للتجارة ولا يمكنها الاستفادة من خدماته، هذا من جهة ومن جهة أخرى في حالة عدم انضمامها، هل تستطيع أن تنافس منتجاتها العربية منتجات الدول المتقدمة؟
- عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2007 حيث حاول التوصل إلى الإجابة عن الإشكالية التالية: هل التكامل ضروري للدول النامية لتنمية اقتصادياتها ومواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين؟ ومن خلال بحثه وتحليله، خلص إلى أن التكامل الاقتصادي الحالي يختلف عن التكامل الاقتصادي الذي شهده العالم بعد الحرب العالمية الثانية، كما أن التكامل الاقتصادي بين الدول المتقدمة والنامية مختلف أيضًا.
- تركستاني عبد الله وآخرون، الإسلامية، مقال منشور بمجلة المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، العدد14، ص1-76، تطرق فيه الباحثون إلى التكتلات الاقتصادية في العالم التي عرف بعضها تحقيق نتائج جيدة، الأمر الذي دفع بدول العالم الإسلامي إلى إنشاء مثل هذه التكتلات.
- فاطمة حموته ،تكامل المؤسسة الاقتصادية للدول الإسلامية كمتطلب للتحول إلى الاقتصاد الإسلامي- مقارنة بين الإطار الوضعي وتضمين التفضيلات الإسلامية، مقال نشر في مجلة جيل الدراسات المقارنة ، العدد 6 ص 101، من خلال بحثها قدمت تصورا لكيفية المأسسة الاقتصادية بين الدول الإسلامية كمتطلب لتحقيق التحول إلى الاقتصاد الإسلامي، وتوصلت إلى أن الطريق لتحقيق هذا الهدف يكون عن طريق التكامل الاقتصادي حسب منظور الوظيفية الجديدة كإطار وضعي لأن بداية التعاون في مجال معين هو ناتج أساسا عن الشعور بالحاجة، وهذا التعاون يؤدي إلى خلق حاجات جديدة حسب مبدأ الانتشار والتدرج أي توسيع الانتشار إلى باقي المشاريع الاجتماعية، السياسية والثقافية، وبالتالي تحقيق الوحدة الإسلامية.

1- مبررات ومقومات التكتل الاقتصادي بين الدول الإسلامية.

يمتلك العالم الإسلامي العديد من المقومات الاقتصادية، كالثروات الطبيعية والموارد البشرية الكبيرة التي تمكنه من تكوين هياكل إنتاجية ضخمة وسوقاً واسعة لتبادل منتجات العمل، وهذا يدعم إمكانية قيام تكتل اقتصادي إسلامي بتعزيز إمكاناته التفاوضية مع التكتلات الاقتصادية العالمية الحالية، مما يؤدي بدوره إلى نمو اقتصادي بمعدل مرتفع نسبيًا، وبالتالي تحقيق تقدم وازدهار الدول الإسلامية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-1 مبررات ودوافع التكتل الاقتصادي بين الدول الإسلامية

– أصبحت التكتلات الاقتصادية إحدى سمات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وأن نظاما تجاريا عالميا أصبح يهيمن على قرابة 90% من حجم التجارة العالمية، وما ينجم عنه من توسيع للأسواق بعد إزالة الحواجز الجمركية والتزام الدول بالقواعد والمبادئ المتعلقة باستخدام السياسات التجارية غير القائمة على التمييز، وما استحدثه ذلك النظام من آليات قانونية لبيان جدية التزام الدول وإجراءات أفضل لتسوية المنازعات فيما بينها ، في عالم كهذا لا تستطيع الدول النامية ومنها الدول الاسلامية أن تعيش فرادى لأن الدفاع عن مصالحها يحتم عليها التكتل الاقتصادي (الزيود، 2004، ص 540).

– تنبثق مبررات إنشاء تكتل اقتصادي من واقع الأوضاع الاقتصادية لهذه الدول حيث نجد دولا كثيفة السكان وأخرى تعاني من قلة السكان، وكذلك تفاوت نسبة رؤوس الأموال، فبعض الدول تتوافر له رؤوس أموال كثيفة نسبيا، بينما تعاني غالبيتها من ندرة رؤوس الأموال، كما أن توزيع الموارد الطبيعية فيها لا يتسم بالتناسب، وتتصف الدول الإسلامية عموما بضيق الأسواق المحلية وهذا يشكل عقبة أما التوسع في مشروعاتها الاقتصادية التي تحتاج إلى أسواق واسعة تساعد في تنميتها وازدهارها (عمارة، 2004، ص 168).

– ضعف المركز التفاوضي للدول الإسلامية في مجالات التبادل التجاري الدولي وما يرتبط به من قواعد تنظيمية وأخرى مؤسسية، ولعل ذلك يرجع إلى اعتمادها على تصدير المواد الأولية، واتجاه معظم تجارتها الخارجية إلى الدول الرأسمالية، في مقابل ضعف تجارتها البينية مع مثيلاتها واعتمادها على استيراد مستلزمات الإنتاج من الخارج (بخوش، 2010، ص 111).

– جلب الاستثمارات الوطنية المقيمة والمهاجرة وكذا الاستثمارات الأجنبية، والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، وهذا ما يؤدي إلى زيادة المشروعات وبالتالي توفير مناصب الشغل وتوفير سبل التنمية (هلال، جمال، 2004، ص 5).

1-2 مقومات التكتل الاقتصادي بين الدول الإسلامية

للدول الاسلامية الكثير من المقومات الاقتصادية (كالثروات الطبيعية والموارد البشرية...) ، ولها من الخصائص المشتركة بينها كعامل الدين الذي له دفع قوي في تحقيق هذا التكتل ، بالإضافة إلى مجموعة من الاتفاقيات التي تمت بين العديد من الدول الإسلامية بشأن التكامل بينها ،وكذلك إمكانات حجم السوق التي يمكن أن تساهم في ديناميكية حركة التجارة والاستثمار، هذه المقومات وغيرها يمكن أن تساعد على تحقيق تكتل اقتصادي يتم من خلاله توفير الرفاهية والرخاء والكرامة لشعوب العالم الإسلامي، وأن تكون هذه الدول متبوعة لا تابعة، ونأتي على ذكر هذه المقومات بشيء من التفصيل:

1-2-1 الخصائص المشتركة بين الدول الاسلامية (عامل الدين):

بغية التكامل الاقتصادي يمكن للعامل الديني أن يؤدي دورا بارزا في تآزر الدول الإسلامية (المكاوي، 2012، ص 110) وقد دعا الدين الإسلام المسلمين إلى التعاون والوحدة الإخاء.

وفي هذا يقول الله تعالى: ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ المائدة :2 .

ويقول أيضا(إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ رُحَمُونَ﴾

الحجرات10

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقال الرسول صلى الله عليه وسلم: ﴿ الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يُسْلِمُهُ وَمَن كَانَ فِي عَوْنِ أَخِيهِ كَانَ اللهُ فِي عَوْنِهِ ﴾ (البخاري، 2007، ص 305).

وقال أيضا : ﴿مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى﴾ (مسلم، ص 318).

فالإسلام أمرنا بالتعاون والتضامن وتبادل المنافع، وفرض على أتباعه التناصح والاتحاد في كافة أمور المسلمين من اقتصاد واجتماع وسياسة وغيرها، لأن بلاد الإسلام وطن لكل مسلم مهما كانت جنسيته أو محل ميلاده أو هويته.

كما أمر الإسلام بالتكامل الاقتصادي والتكافل الاجتماعي من خلال معاونة البلدان الإسلامية الغنية للبلدان الفقيرة، ومساعدتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي لشعوبها انطلاقا من أن المسلم أولى بالمسلمين.

فالأصل إذا هو حرية التنقل لعناصر الإنتاج من عمل ورأس مال والسلع المختلفة بين مختلف البلاد الإسلامية دون قيد أو رسوم كذلك فحرية التملك والإرث والعمل والتعاقد مكفولة لكل مسلم في كافة البلاد الإسلامية، ويعد هذا التكامل بين مختلف البلاد الإسلامية من أرقى سبل التكامل الاقتصادي المعروف، الذي يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية (المكاوي، 2012 ص33-34).

ولهذا لم يبق مجال للتفرد في العصر الذي نعيشه، فقد اجتمعت أمم تتباعد في اللغة والعقيدة والأعراف، وأصبحت تشكل تجمعات اقتصادية لها وزنها في النظام العالمي الجديد بل شكلت لوبيات كبيرة تتحكم في مصير أغلب شعوب المعمورة، فإنه من الواجب أن تستفيق الأمة العربية والإسلامية التي تشترك في مقومات حضارية واحدة كاللغة والعقيدة والحدود والمصير المشترك "وتتعايش فيها الأديان السماوية الثلاثة بكل مذاهبها ومللها وهي أكثر مناطق العالم تسامحا وتعايشا بين كل هذه العقائد والمذاهب " (مبروك، 2006، ص 104)، فإذا أضفنا إلى ذلك ما حبى به الله هذه الدول من إمكانيات مالية وبشرية هائلة فإن تكاملها الاقتصادي أصبح في هذا الوقت ضرورة حضارية ومصلحة اقتصادية. (الطيب، 2004، ص 183).

1-2-2 الموارد البشرية

يعتبر السكان أو الموارد البشرية الأساس في عملية التنمية والتكامل، نظرا لأن الهدف النهائي من النشاطات الاقتصادية وتنميتها وتكاملها، هو توفير حياة أفضل للسكان.

وبلغ عدد السكان في العالم الإسلامي 1,6 مليار نسمة في عام 2014 (OIC، 2017، وبنسبة 22% من سكان العالم البالغ ما يقارب 6,5 مليار نسمة (خليف، 2012،ص11)، وفي دراسة للتركيب العمري للسكان تبين ارتفاع نسبة صغار السن في العالم الإسلامي، وهذا يدلل على فتوة البلدان الإسلامية، وهو يقل كثيرا عن مثيلها في الدول المتقدمة (خليف، 2012،ص19).

1-2-3 الموارد الطبيعية:

وفرة وتنوع موارد الثروة الطبيعية في الدول الأعضاء (الأراضي الزراعية، الغابات السواحل، الأنهار المعادن والثروات الحيوانية.) تلك الموارد التي تزيد من فرص تنوع الإنتاج السلعي وتساهم في تحديد الميز النسبية التي تتمتع بها الدولة، والدول الإسلامية غنية بتلك الموارد (شمالة، 2016، ص11)، بالإضافة إلى الموقع الجغرافي الهام وشساعة المساحة التي تزخر بها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والجدول(1-1) الموالي يوضح مساحة العالم الاسلامي مقارنة مع مساحة العالم.

الجدول(01) :مساحة العالم الإسلامي

القارة	عدد الدول		مساحة(مليون كم مربع)		
	القارة	الإسلامية	القارة	الدول الإسلامية	النسبة إلى إجمالي الدول الإسلامية
آسيا	44	27	44,6	14,03	%43,5
افريقيا	53	27	30,1	17,75	%55,7
أوروبا	46	2	9,9	0,08	%0,3
أمريكا الجنوبية	12	2	17,8	0,36	%1,1
الإجمالي		58	102,4	32,22	%100

المصدر :http://www .sesrtcic.org/arabic/default .shtml

من خلال الجدول يتضح أن المساحة الكبيرة لبلدان العالم الاسلامي تتمركز بقارة افريقيا، بنسبة 55,7% ، ثم تليها قارة آسيا بنسبة 43,5% وهي متقاربة مع نسبة قارة افريقيا ،أما عن المساحة التي يشغلها العالم الاسلامي في قارتي أوروبا وأمريكا في نسبة ضئيلة جدا.

4-2-1 معاهدات الاستثمار هناك مجموعة من الاتفاقيات، تمت بين دول العالم الإسلامي يمكن لها أن تؤدي دورا هاما في دعم التكتل الاقتصادي بين هذه الدول، إذا تم تجسيد هذه الاتفاقيات في الواقع ومن بين هذه الاتفاقيات:

1-4-2-1 اتفاقية لتشجيع وحماية وضمان الاستثمارات:

وقد تضمنت مجموعة من النقاط من بينها (OIC، 2016، ص6-12):

- تسمح الأطراف المتعاقدة بانتقال رؤوس الأموال فيما بينها، وباستخدامها في المجالات المسموح بالاستثمار فيها وفقا لأنظمتها، وتتمتع رؤوس الأموال المستثمرة بالحماية والضمان الكافيين، وتقدم الدول المضيفة التسهيلات والحوافز اللازمة للمستثمرين الذين يمارسون نشاطهم.
- سعي الأطراف المتعاقدة إلى تقديم الحوافز المختلفة لجذب رؤوس الأموال كالحوافز التجارية والجمركية والمالية والضريبية والنقدية خاصة خلال السنوات الأولى لمشروعات الاستثمار.
- تشجع الدول المضيفة في حدود أنظمتها وسياساتها الاقتصادية والاجتماعية القطاع الخاص المحلي فيها للتعاون والمشاركة مع الاستثمارات في الأطراف المتعاقدة.
- تكفل الدولة المضيفة للمستثمر حرية التصرف في ملكية رأس المال المستثمر سواء بالبيع كليا أو جزئيا أو بالتصفية أو بالتنازل أو بالهبة أو بأي وسيلة أخرى.

2-4-2-1 الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي

إن حكومات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والموقعة على هذه الاتفاقية، وحرصا منها على توفير أفضل الظروف الممكنة والشروط لتقدم الدول الأعضاء ونموها الاقتصادي، ورفع مستواها المعيشي وافقت على هذه الاتفاقية ومن بين بنودها (OIC،2016،ص2-6):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تعمل الدول الأعضاء على توفير الترتيبات والضمانات والحوافز الضرورية لتشجيع انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات فيما بينها، من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، كما تشجع إنشاء المشروعات المشتركة التي تحقق فوائد ومزايا اقتصادية واسعة وتدعم البنيان الاقتصادي والاجتماعي وكذلك التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء .
- تتعاون الدول الأعضاء في إعداد مختلف الدراسات المتعلقة باستكشاف وتحديد إمكانيات وفرص الاستثمار في المشروعات المشتركة كما تعمل على تشجيع استعمال الامكانيات المتوفرة إلى أقصى حد ممكن في مجال الإنتاج الغذائي داخل الأقطار الإسلامية، وتعمل أيضا على تنمية المبادلات التجارية التي من بينها تحرير التجارة، بإزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية المطبقة على الاستيراد والتصدير.

1-2-5 إمكانيات السوق الكبيرة

تسهل الأسواق التجارة والاستثمار، وتمكن أيضا من التوزيع الفعال للموارد في المجتمع، ويمكن لانفتاح الأسواق أمام المنافسة أن يوفر حافزا قويا لتخصيص الموارد نحو استخدامها الأكثر إنتاجية.

وتقدم منطقة منظمة التعاون الإسلامي فرصة كبيرة في الإنتاج، فضلا عن تسويق السلع والخدمات، وهذا بدوره يخلق فرص الاستثمار بين الدول مع التكامل الاقتصادي المرتفع (OIC،2016، ص 106).

1-2-5-1 حجم السوق في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

تعتبر إمكانيات السوق مقياسا دقيقا للقرب من الأسواق، والذي يعرف بأنه مجموع الناتج المحلي الإجمالي لكل الدول ويكشف تحليل واسع حول إمكانيات السوق على أن إجمالي هذه الأخيرة لدول المنظمة بلغ1,13تريليون دولار أمريكي في عام 2014 من 0,6 تريليون دولار أمريكي في عام 1991 بزيادة بلغت87% .

بالنظر من قرب في التغييرات في إمكانيات السوق البينية في منظمة التعاون الإسلامي وإمكانيات السوق لدول المنظمة يكشف عن أن إمكانيات السوق البينية في المنظمة قد نمت بشكل سريع، وقد تضاعفت إمكانيات السوق البينية في المنظمة بما يقارب الثلاث أضعاف خلال السنوات الخمسة والعشرون الماضية، وبالتالي فإنه يمكن القول أن الدافع الأساسي للنمو في إمكانيات السوق لدول المنظمة هو النمو في إمكانيات السوق البينية في المنظمة والنمو السريع الفردي للدول الأعضاء فيها.

وعلى الرغم من الزيادة السريعة في إمكانيات السوق لدول المنظمة، فإن مجموع إمكانيات السوق البينية في المنظمة بقيمة إجمالية بلغت 179مليار دولار أمريكي تشكل فقط 5,5% من إجمالي إمكانيات السوق العالمية اعتبارا من2014 ، وهذه الحصة هي أقل بكثير من حصتها في إجمالي الإنتاج العالمي، وبالمقارنة بمستواه في عام 1991 بحصة 3,2% فقط، يعتبر الإنجاز جديرا بالذكر، ومع ذلك حتى ولو استمر الاتجاه الحالي، فإن حصة إمكانيات السوق البينية في المنظمة ستصل فقط 9,3%على مدى السنوات الخمسة والعشرون المقبلة أو حتى عام 2040 وفي حين أن الحفاظ على النمو الحالي أمر بالغ الأهمية، فإن هناك حاجة إلى تحديد آليات جديدة لتعزيز النمو في إمكانيات السوق البينية في المنظمة إلى أبعد من ذلك، وهذا مرتبط بالتأكيد بالنمو في الاقتصادات الفردية للدول الأعضاء في المنظمة (OIC،2016،ص 106-107).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل(01):حصة إمكانيات السوق البينية في المنظمة من العالم2016.

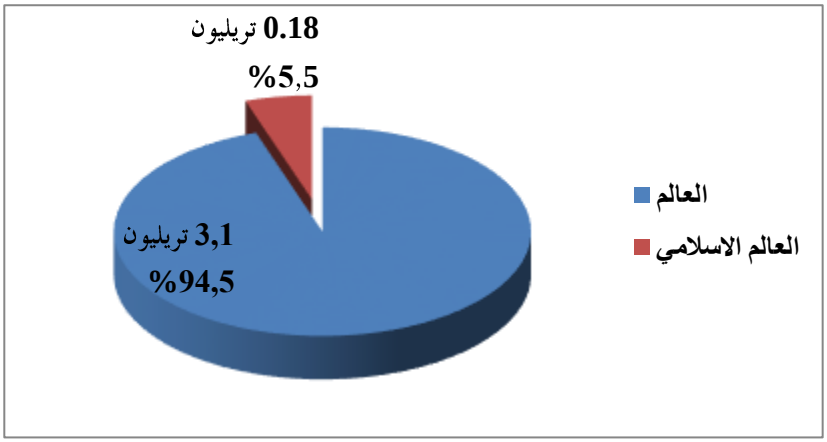

المصدر :حسابات موظفي سيسرك www. sesric.org

1-2-5-2 الاستفادة من حجم السوق للمزيد من تدفقات التجارة

على مدى السنوات الخمسة والعشرين الماضية، نمت التجارة بين دول المنظمة بمعدل أسرع مقارنة بتجارتها مع الدول غير الأعضاء، وقد ارتفعت القيمة الإجمالية للصادرات البينية في المنظمة من 13 مليار دولار إلى 235 مليار دولار خلال هذه الفترة وهو ما يعكس زيادة في القيمة بمعدل 17 مرة، وفي حين أن الدول المتقدمة لا تزال شركاء التصدير الرئيسية لدول المنظمة بقيمة إجمالية بلغت 650 مليار دولار من الصادرات فإن القيمة الإجمالية لصادرات دول المنظمة إلى الدول المتقدمة قد ارتفعت بمعدل 4,2 مرة فقط خلال هذه الفترة .

وقد لوحظت أيضا زيادة سريعة 14,4 مرة في الصادرات إلى الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة والتي بلغـــت 340مليار دولار أمريكي في عام2014 مقارنة بمستواها البالغ 22 مليار دولار في عام1991 (oic، ص 108-109) .

وقد بلغ إجمالي الصادرات البينية للمنظمة 319 مليار دولار أمريكي خلال عام2017 وعلى الرغم من التقلبات في التجارة البينية للمنظمة، فقد ازدادت حصتها من إجمالي معدلات التجارة في الدول الأعضاء في المنظمة بشكل مطرد خلال فترة 2011-2017وبلغت 19.9 %في عام 2017 مقارنة بمستواها البالغ 17.5 % في 2011 (OIC،2019، ص 6).

على الرغم من الزيادة في حصة الصادرات البينية في منظمة التعاون الإسلامي فإن هناك عوائق كبيرة أمام التجارة بين الدول الأعضاء في المنظمة، ينبغي العمل على التقليل منها للرفع من نسبة التجارة البينية بين دول العالم الاسلامي.

1-2-6 التوجه العالمي نحو التكتلات الاقتصادية

يعيش العالم حالياً عصر التكتلات والتجمعات الاقتصادية الإقليمية الكبرى بالإضافة إلى انتشار مناطق التجارة الحرة وتكثيف العمل باتفاقيات التبادل الحر " وبروز ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات وقيام التكتلات الاقتصادية الاقليمية التي أخذت صورا وأشكالا عديدة بين الدول المتقدمة، كل هذه التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي باتجاه تحرير المبادلات وعولمة الاقتصاد عامل ضغط على الدول النامية –ومنها البلدان الإسلامية– للتكامل الاقتصادي حفاظا على مصالحها وتقليلا للآثار السلبية للعولمة " (توفيق عبد المجيد،2013، ص169-170).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أصبحت هذه التكتلات تشكل أهم فاعليات العلاقات الدولية وأكثرها تأثيرا وتتجلى هذه الأهمية بالنظر إلى كل من دول أعضاء هذه التكتلات، وحجم مبادلاتها التجارية، ومغزى تأسيسها لإحدى صيغ التكامل الإقليمي، وما يترتب عن ذلك من آثار سواء في العلاقات فيما بين هذه الدول أو بينها وبين الدول الأخرى أو على مجمل التجارة العالمية (سلامة، 1988، ص 229). وفيما يلي بعض أهم تجارب التكتلات الاقتصادية الدولية:

1-6-2-1 الكوميسا (COMESA) :

تعد أهم وأحدث محاولات التكامل الإقليمي في القارة الافريقية، وتمثل الكوميسا منطقة تبادل حر تم إنشاؤها في ديسمبر 1994، و تضم عضويتها 21 دولة هي: مصر ليبيا، بوروندي، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، كينيا ليبيا، مدغشقر، ملاوي، جزرالموريس، رواندا، سيشال، السودان، إيسواتيني(سوازيلاند سابقا) أوغندا، زامبيا، زمبابوي، الصومال وتونس. ويقع مقر الأمانة العامة للكوميسا بالعاصمة الزمبية "لوزاكا."

وتهدف معاهدة الكوميسا إلى تنمية المبادلات التجارية وتحرير انسياب السلع والخدمات ودعم الشراكة بين دول شرق وجنوب إفريقيا وتشجيع الاستثمارات المتبادلة فيما بين البلدان الأطراف وجعل فضائها الاقتصادي أكثر اندماجا وجذبا للاستثمارات الخارجية، وإجمالي التجارة البينية لدول تجمع كوميسا بالنسبة إلى إجمالي تجارتها الخارجية لا تمثل إلا نسبة ضئيلة منها، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها (العزيز،2001، ص16-25):

- تشابه الهياكل الإنتاجية لدول الكوميسا حيث تعتمد غالبيتها على تصدير المواد الأولية.
- استيراد كافة مستلزماتها من السلع المصنعة وارتباط اقتصادياتها بالشركات دولية النشاط
- صعوبة النقل وضعف وسائل الاتصال.

2-6-2-1 الآسيان :

تنتمي رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) إلى إقليم جغرافي معين في قارة آسيا تأسست بموجب إعلان بانكوك الصادر في أوت سنة 1968، مكونة من اندونيسيا، ماليزيا، الفيليبين، سنغافورة ، تايلاند ، وانظمت إليها بروناي سنة 1984، ثم فيتنام سنة 1995 لاوس وميانمار سنة 1997 ، وأخيرا كمبوديا سنة 1999 (سليم، 2008، صفحة 70).

ركزت الآسيان في البداية على الجوانب السياسية حيث تم إعلان منطقة الآسيان سنة 1971م منطقة للسلام والحرية والحياد، وذلك لمنع امتداد الصراعات الاقليمية إليها لكن في منتصف السبعينيات تحولت الرابطة إلى التركيز على الجوانب الاقتصادية.

وقد حققت هذه الدول نمو اقتصاديا لم يشهده العالم الصناعي من قبل، وكان نموها نموذجا خاصا للنمو الرأسمالي يختلف عن النماذج الرأسمالية والاشتراكية التقليدية ويدور هذا النموذج حول مفهوم محوري هو المزج بين الدور التخطيطي القوي للدولة والمبادرة الفردية للقطاع الخاص الرأسمالي (توفيق عبد المجيد،2013، ص 239).

ومن الملاحظ ان دور هذا التكتل في التجارة الدولية أصبح يتزايد باستمرار، فبعد أن كانت المجموعة لا تمثل إلا حوالي3,1 % من إجمالي الصادرات العالمية وحـــوالي 11,3 % من إجمالي صادرات الدول النامية فقد وصلت هذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصادرات إلى5،2 % من اجمالي الصادرات العالمية و16,8 % من إجمالي صادرات الدول النامية (المجذوب،1997، ص 166)

1-2-6-3 اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA :

تعتبر مصادقة الكونجرس الامريكي عام 1993 على اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية هي البداية لإنشاء هذا التكتل، علماً بأن سريان هذه الاتفاقية لم يبدأ إلا في عام 1994 وقد ضمت كلاً من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك. إن حجم وامكانيات هذا التكتل ، بالرغم من أنه لا يضم إلا ثلاث دول ، يمثل أكبر منطقة تجارة حرة في العالم، حيث بلغ حجم اقتصاده عند النشأة ما يقارب 7 تريليون دولار وعدد منتجين ومستهلكين يناهز 360 مليون نسمة، كما يصل الناتج المحلي الاجمالي له إلى 670مليار دولار، وحجم التجارة الخارجية له إلى 1017 مليار دولار، ناهيك عن الامكانات التي تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية من مستويات تكنولوجية وصناعات متقدمة وثروات طبيعية وقدرات مالية هائلة (الحميد، 2003، ص 129) .

1-2-6-4 الاتحاد الأوروبي :

يعتبر الاتحاد الاوروبي من أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم وأكثرها اكتمالا من حيث البنى والهياكل التكاملية، ومن حيث الاستمرار في استكمال المسيرة التكاملية، فلا يكاد يمر حدث على المستوى الأوروبي إلا يؤكد أن المسيرة الاوروبية كانت ولا تزال مسيرة عدة دول خلفت وراءها نزاعات تاريخية مريرة، وتتجمع الآن حسب ما تمليه مصالحها المادية المتفاوتة ويتحول الاتحاد الأوروبي ذا المنظور الى مجموعة دولية اقليمية بزعامة مهيمنة تتباين بصددها التنبؤات. ومن حيث الامكانيات فإن هذا التكتل يهيمن تجارياً على اكثر من ثلث التجارة العالمية، حيث يحقق حجم تجاري خارجي يصل متوسطه إلى حوالي 150مليار دولار وهو بذلك يفوق تجمع" النافتا " كما يصل الدخل القومي لهذا التكتل الى ما يزيد على 7 آلاف مليار دولار وهو اكبر دخل قومي في العالم ، كما أنه يعتبر أضخم سوق اقتصادي داخلي حيث بلغ عدد سكانه380 مليون نسمة وبمتوسطات دخل فردي مرتفعة نسبيا (الحميد، 2003، ص121-122).

ويلاحظ أن التكتل الاقتصادي الأوروبي يتخذ استراتيجية هجومية تجاه الاقتصاد العالمي ويسعى بكل قوة الى أن يكون على رأس الشكل الهرمي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد في هذا القرن ، ويمكن ان نتلمس ذلك بوضوح من خلال أهداف هذا التكتل والتي وإن كانت تركز على تقوية الهياكل والبنى الاقتصادية تنص بشكل صريح على سعي الاتحاد خلال هذا القرن لأداء دور أكثر فاعلية في كافة المجالات الاقتصادية بل وحتى السياسية، وهذا ما يدعم فرضية الترابط بين ظاهرة تنامي التكتلات الاقتصادية وما يشهده العالم من عولمة اقتصادية على جميع الاصعدة (كرم، ص 176).

إن نجاح التجارب التكاملية في الدول المتقدم، والتي سبق وأن تطرقنا إليها يشكل محفزاً أساسياً للدول الإسلامية لتحذو حذوها في إقامة فضاءات تكاملية على مستوى من القدرة والتنافس يخول لها البقاء في عصر لا حياة فيه للضعفاء، فإذا كانت الدول المتقدمة تسعى للدخول في تكتلات اقتصادية كبرى، فإن من الأولى بالدول الإسلامية أن تحرص على الدخول في أكبر قدر من التكتلات الاقتصادية، إن لم يكن من باب الانتفاع من مزايا التكتلات، فعلى الأقل من باب الحفاظ على النفس في مواجهة غيرها من الدول المتقدمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- آليات تحقيق التكتل بين الدول الإسلامية

يمر التكتل الاقتصادي بعدة مراحل وله آليات شتى حتى يتحقق.

2-1 مراحل التكامل الاقتصادي

تمر عملية التكامل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر بعدد من المراحل المتسلسلة التي تتبع بعضها البعض مع إمكانية الدمج الجزئي أو الكلي وفق خصوصية ومعطيات كل حالة من حالات التكامل، وفيما يلي عرض لأهم مراحل وخطوات عملية التكامل.

2-1-1 منطقة التجارة الحرة Free Trade Area

تتسم بـــإلغاء التعريفات الجمركية والقيود الكمية على تحركات السلع بين الدول المشتركة فيها مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية إزاء الدول غير المشتركة، ولا يشترط في الاتفاقيات المعقودة لإقامة المناطق التجارية الحرة قيام الدول المشتركة بتعديل اتفاقاتها التجارية المعقودة بينها وبين الدول الأخرى غير الأعضاء إذ أن الدول المشتركة لها حرية تقرير سياستها التجارية وتعديلها، وتعد منطقة التجارة الحرة أبسط أشكال التكامل الاقتصادي وغالباً ما يقتصر نشاطها على التجارة في منتجات معينة(قوائم سلعية)، كما قد يسبق هذه المرحلة خطوات و إجراءات تفضيلية بين الدول من خلال الاتفاق على قواعد جمركية خاصة بعدد من السلع يطلق عليه ترتيبات تفضيلية (شمالة، 2016، ص12-13).

2-1-2 الاتحاد الجمركي Customs Union

يتميز الاتحاد الجمركي في أنه ينطوي على توحيد التعريفة الجمركية للأطراف الداخلة في الاتفاق اتجاه باقي العالم، بحيث تلقى السلع و الخدمات الأجنبية المتوجهة لمنطقة الاتحاد معاملة جمركية واحدة، و تتوزع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء حسب نسبة يتفقون عليها و بذلك تتحقق حرية انسياب السلع داخل الاتحاد (حاتم، 2003، ص292) وحرصا على فعالية التعريفة الجمركية الموحدة فإن الدول داخل الاتحاد ليست حرة في عقد اتفاقيات تجارية مع الدول خارج الاتحاد وعليها أن تنسق بين تشريعاتها الجمركية الوطنية الأمر الذي لا يعتبر هينا (الزهراء، 2010، ص 6).

2-1-3 السوق المشتركة Common Market

تتضمن السوق المشتركة علاوة على إلغاء الحواجز الجمركية وتوحيد التعريفة الجمركية تجاه الدول غير الأعضاء كما في الاتحاد الجمركي، إطلاق حرية انتقال عناصر الإنتاج، مما يؤدي إلى إمكانية الاستفادة الكاملة من هذه العناصر، حيث يمكن انتقال العمال من الدول التي يقل فيها الطلب عليهم إلى الدول التي تعاني من عجز في سوق العمل، وكذلك انتقال رأس المال والاستثمار من القطاعات والمناطق الأقل إنتاجية لنظيرتها الأعلى إنتاجية.

وهنا يشار إلى أن هناك تحد جوهري يظهر أمام هذا الأمر وهو ملاحظة استفادة الدول الأكثر تقدماً في نظمها الإنتاجية والمالية والنقدية والتجارية عن غيرها من الدول المشتركة في الاتحاد، ذلك لأن إلغاء القيود على التجارة وانتقال عناصر الإنتاج من شأنه أن يجذب رأس المال والعمل الماهر نحو الأقاليم المتقدمة في الاتحاد على حساب الأقاليم الأقل تقدما، بما يترتب عليه زيادة التفاوت في مستويات المعيشة بين هذه الأقاليم (شمالة، 2016، ص14) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-1-4 الاتحاد الاقتصادي Economic Union

من خلاله تتحقق الحرية التامة بين الدول الأطراف في تنقل السلع و تنقل عناصر الإنتاج و توحيد السياسات الاقتصادية (الإنتاجية، الضريبية، التجارية،...) فالتخصيص الأمثل للموارد يتطلب عملية تنسيق في السياسات على مستوى الإقليم (حيث ينشأ اقتصاد كلي إقليمي) هذا التنسيق يستلزم قيام تنظيمات تتمتع بسلطة فوق وطنية تسهر على تنفيذها.

2-1-5 التكامل الاقتصادي التام Complete Economic Integration

يتجسد في توفير منطقة صرف ثابتة من خلال تنسيق السياسات النقدية (تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء) أو توفر عملة موحدة أي توفر الإقليم على سلطة نقدية فوق وطنية، وأحسن مثال هي التجربة الفريدة للاتحاد النقدي الأوروبي (الزهراء، 2010، ص 9).

وفي العموم فإن التكامل الاقتصادي لا يمر بالضرورة بكل هذه الأشكال، لأن التكامل باعتباره سلسلة متراكمة، يتوقف على طبيعة الروابط التي تجمع بين كل مجموعة من الدول والظروف المحيطة بها، كما ليس هناك نموذجا واحدا للتكامل يحتذى به، وإن التدرج في تحقيق التكامل يعود للحفاظ على اقتصاديات البلدان الأعضاء التي لا تتمتع صناعتها أو منتجاتها بالميزة النسبية، الأمر الذي يستدعي وضع جداول زمنية لتحرير التجارة، وتصنيف المنتجات عادة إلى عادية، وحساسة وشديدة الحساسية (عبد العزيز، 2003، ص21).

2-2 آليات تحقيق التكامل

هناك العديد من الآليات يمكن أن تحقق التكتل الاقتصادي بين الدول الإسلامية إذا ما تم التركيز عليها ومن بين هذه الآليات ما يلي:

2-2-1 التأصيل الإسلامي للكيان الكبير للدول الإسلامية

التكتلات الكبيرة الفاعلة في العالم المعاصر لها مرجعية دينية وأوضح الأمثلة على ذلك الاتحاد الأوروبي، فهناك تصريحات صدرت في أوروبا وجاء فيها إن الاتحاد الأوروبي ناد للدول المسيحية، ويعني هذا التصريح أن الدول غير المسيحية الأوروبية وغير الأوروبية لا يحق لها الانتماء بعضوية كاملة إلى هذا النادي أي الاتحاد الأوروبي.

هذه المقدمة مهمة لأن أي دعوة لقيام تكامل إسلامي من أي نوع سواء سياسي أو اقتصادي تواجه بدعوى أن العالم لا يعرف تجمعات أو تكتلات تقوم على أساس ديني أو يكون الدين أحد مقومات هذا التكامل.

مما سبق فإنه لابد من قيام كيان كبير للدول الإسلامية مهما كان شكله أو مستواه وأن يستند هذا الكيان الكبير إلى مرجعية دينية هي الإسلام، وعندما نقيم هذا الكيان الكبير على أساس مرجعية إسلامية أي دينية فإننا نكون في تلاؤم مع وعاء العصر الذي نعيشه والذي اعتبر الدين مرجعية لقيام الكيان الكبير.

بالإضافة إلى ما سبق، وبعبارة أكثر دقة وفوق ما سبق فإن الإسلام يلزم المسلمين بالاتحاد بينهم، أي يلزمهم بأن يكونوا كيانا كبيراً، هذا الإلزام يتأسس على أمور كثيرة منها ما يلي:

- أن القرآن الكريم يخاطب المسلمين بأنهم أمة واحدة قال الله تعالى ((وكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُم أُمَةً وَسَطًا))(البقرة 134)، وقوله أيضا : ((كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ))(آل عمران110).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خطاب القرآن الكريم للمسلمين بأنهم أمة بتحقيق ذلك في كل أمور حياتهم السياسية والاقتصادية وغيرها أي يلزمهم بأن يؤسسوا لوحدة تجمعهم، وهذه الوحدة هي الكيان الكبير.

- أدار الرسول-صلى الله عليه وسلم-أمور المسلمين على أنهم أمة واحدة من خلال إدارته للمسلمين وخاصة بعد أن أصبحت لهم دولة بالمدينة المنورة (العوضي، 2010، ص 29).

2-2-2 تفعيل المؤسسات البينية للدول الإسلامية:

تتعدد المؤسسات البينية للدول الإسلامية كما تتنوع بحيث تشمل مجالات كثيرة وأهم هذه المؤسسات البينية: منظمة المؤتمر الإسلامي، جامعة الدول العربية، رابطة العالم الإسلامي ... وعندما نراجع قائمة المؤسسات البينية للدول الإسلامية نجد أنها تستوعب مجالات اقتصادية كثيرة نذكر منها:

التجارة، التقنية، الإحصاء، التضامن، المصارف، الصناعة، النقل البحري الاتصالات السلكية واللاسلكية، المواصفات والمقاييس الطيران ،تقنية المعلومات ،البيئة الكهرباء ،النقل البحري ، الموانئ الزراعة.

فتفعيل المؤسسات البينية للدول الإسلامية في المجالات الاقتصادية التي تعمل عليها يحقق مضمون الوحدة الاقتصادية للدول الإسلامية (العوضي، 2010، ص 43).

2-2-3 ضرورة توفير الإطار المؤسسي(القانوني)

التكامل الاقتصادي يتجسد في إطار مؤسسي ويتحقق من خلاله، لذلك فإن خطة عمل مقترحة للتكامل الاقتصادي لعالمنا الإسلامي يفرض أن تنطلق من إطار مؤسسي، لا شك أنه توجد صعوبات سياسية كثيرة أمام الدعوة لعقد اجتماع للأقطار الإسلامية كلها يستحدث إطاراً مؤسسيا لتكاملها، الصعوبات السياسية التي نشير إليها توجد في الواقع العالمي المعاصر وفي واقع العلاقات بين الأقطار الإسلامية، وفي نوعية الدور السياسي المتاح أمام الفرد المواطن في داخل كل دولة إسلامية .

2-3- أهم تجارب التكتلات الاقتصادية الإسلامية

سنبين هنا أهم محاولات التكتل الاقتصادي في العالم الإسلامي، سواء كان تحت غطاء إقليمي قومي أو تحت غطاء إسلامي.

2-3-1- السوق العربية المشتركة

أنشأت جامعة الدول العربية لجنة اقتصادية، أسمتها اللجنة الدائمة لشؤون الاقتصادية والمالية وأنشأت في عام 1950 المجلس الاقتصادي العربي من أجل صياغة اتفاق للوحدة الاقتصادية العربية، والذي أصدر في عام 1957 الاتفاقية المطلوبة وقد وضعت موضع التنفيذ عام 1964م وذلك بتأسيس السوق العربية المشتركة بتاريخ 13-08-1964م (عوض، 1995 ص2-3).

تهدف السوق العربية المشتركة إلى تحقيق ما يلي:

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال، وكذلك حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.
- حرية الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي.
- حرية استعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعد عقود من إنشاء السوق العربية المشتركة، لم يتم تسجيل أي تقدم ملحوظ على حجم التبادل أو التكامل العربي- حيث كان من المرجو أن تكون السوق نواة لوحدة اقتصادية عربية هي جزء من الوحدة الاقتصادية الإسلامية-، وإنما تعمقت الانقسامات السياسية والاقتصادية، وزادت الفجوة بين البلدان العربية والدول الصناعية المتقدمة (القضاة، 2007، ص 302).

2-3-2- اتحاد المغرب العربي:

ترجع الفكرة الأولى لإنشاء اتحاد المغرب العربي، إلى المؤتمر المغار بي الذي انعقد بجمهورية مصر العربية بالقاهرة، في فيفري سنة 1947 ،وفي القمة المغاربية التي جمعت القادة المغاربة في الجزائر بتاريخ10 -06-1988 الحسن الثاني ملك المغرب، اعتبرت إعلانا رسميا عن ميلاد مرحلة جديدة من العلاقات المغاربية عامة والمغربية الجزائرية خاصة، والتي تم خلالها إصدار بيان زرالدة الذي عبّر عن رغبة القادة المغاربة في إقامة اتحاد مغاربي يمهد لتحقيق نوع من التكامل الاقتصادي بين دوله، وكان ذلك بداية بالعمل على تشكيل لجنة مختصة تبحث في سبل وكيفيات تحقيق ذلك، وهو ما تم التأكيد عليه فعلا خلال اجتماع القادة المغاربة بمراكش بتاريخ 17 فيفري من سنة 1989 ، حيث تم الإعلان الرسمي عن ميلاد اتحاد المغرب العربي (أحمد، 2004، ص219-220).

وقد كان أول اجتماع لمجلس الرئاسة المغاربي في جويلية عام 1990 قد أوصى برزنامة لتحقيق أهداف الاتحاد وفقا لأربعة مراحل هي (oualallou, 1996, p. 144):

- إقامة منطقة تبادل حر عام1992 وكذلك إقامة اتحاد جمركي عام1995
- إنشاء سوق مغاربية مشتركة عام2000
- الوصول إلى إرساء اتحاد اقتصادي كآخر مرحلة للاتحاد المغاربي.

و قد ابرم الاتحاد منذ تأسيسه 37 معاهدة واتفاقية، قبل قرار تجميد مؤسسات وهياكل الاتحاد عام 1995 على اثر تفاقم الخلاف بين الجزائر والمغرب، و لم تسفر كل هذه الاتفاقيات عن تجسيد للأهداف المسطرة لدرجة يمكن معها اعتبار الاتحاد المغاربي مجرد مشروع على الورق لا غير (رقية، 2004، ص 413).

2-3-3- منظمة المؤتمر الإسلامي:

تأسست هذه المنظمة (OIC،2020) في عام 1969 م كردة فعل إسلامية لإحراق المسجد الأقصى في نفس العام وتضم في عضويتها سبعا وخمسين دولة، هدفها الرئيسي تعزيز التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء في شتى المجالات ومن ضمنها المجال الاقتصادي كما نص على ذلك ميثاق المنظمة، وانبثق عن هذه المنظمة عدة هيئات ولجان لها علاقة بالجانب الاقتصادي من أهمها البنك الإسلامي للتنمية.

2-3-4- البنك الإسلامي للتنمية:

تأسس البنك الإسلامي للتنمية عام 1975 م كهيئة منبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي، وهو بمثابة بنك لحكومات العالم الإسلامي، يسعى لتحقيق التنمية والاستثمار والرفاهية الاجتماعية، ويستمد توجيهاته من المبادئ الإسلامية (الجمال، ص 463)، ومن أجل تحقيق أهدافه، فإن من صلاحيات البنك ووظائفه ما يلي (Isdb, 2020):

- المشاركة في رؤوس أموال المشروعات والمؤسسات الإنتاجية للدول الأعضاء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- منح قروض لتمويل المشروعات والبرامج الإنتاجية في القطاعين الخاص والعام في الدول الأعضاء.
- قبول الودائع واجتذاب الأموال، والتعاون مع جميع الهيئات والمنظمات والمؤسسات ذات الهداف المماثلة في إطار من التعاون الاقتصادي العالمي.
- إجراء البحوث اللازمة لممارسة الأنشطة الاقتصادية والمالية والمصرفية في الدول الأعضاء وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.
- المساعدة في تنمية التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء، وخاصة السلع الإنتاجية.
- تقديم المعونات الفنية للدول الأعضاء.

2-3-5- مجلس التعاون الخليجي:

بدأت بوادر إنشاء هذا المجلس سنة 1975 من خلال البيان المشترك بين دولتي الكويـــــــــــــــت و الإمارات العربية المتحدة، بالدعوة إلى تشكيل لجنة وزارية مشتركة يرأسها وزيرا خارجية الدولتين، وتجتمع بصفة دورية على الأقل مرتين كل سنة، وفي سنة 1978 قامت الكويت بتحركات مكثفة بهدف توحيد الجهود،، حيث طرح أمير دولة الكويت تصورا لاستراتيجية خليجية مشتركة للتعاون في جميع المجالات رحبت به دول المنطقة بشكل عام (بطريق، 1985،ص307-308) وفي 25-05-1981 تم عقد مؤتمر وزراء خارجية دول مجلس التعاون الست (قطر، الكويت، السعودية، البحرين، الإمارات سلطنة عمان) لتحقيق الوحدة بين دول المجلس لمناقشة خطة العمل المقدمة من الكويت وقد أسفر الاجتماع عن الاتفاق على إنشاء مجلس التعاون الخليجي، باعتباره مؤسسة دولية إقليمية تتمتع بشخصية قانونية كباقي المنظمات الدولية الإقليمية والعالمية(كمال،2013،ص 95)

الخاتمة:

نؤكد أن لبلدان العالم الإسلامي من عناصر ومقومات التكامل الاقتصادي أكثر من التناقضات والتناحر السياسي ،وأن عنصر وحدة الدين الإسلامي، وأن هذه الأمة هي أمة واحدة من أهم العناصر التي يمكن أن تدفع بهذه الأمة إلى تحقيق التكامل في جميع المجالات، ويعد التكامل الاقتصادي من أهم المجالات نظرا للتماثل في الموارد الطبيعية المتوفرة في باطن الأرض وكذا المنتجات الفلاحية والصناعية والخدمات، بل إن هذه الموارد المتماثلة هي من حيث الكميات المنتجة تكاملية أكثر منها تنافسية بالنظر إلى حجم السوق الاستهلاكية، فالتباين في الإمكانيات المتاحة لدول العالم الإسلامي يتيح إمكانية التعاون بين البلدان الإسلامية حيث يجد كل بلد بعض ما يحتاجه في باقي بلدان المجموعة وهذا ما يعرف بالتكامل الاقتصادي .

فهذا العصر هو عصر التكتلات، والدول الإسلامية أحرى ما تكون إلى التكتل والوحدة خاصة في مجال الاقتصاد لتقف أمام الدول والأحلاف الأخرى موقف الند للند للدفاع عن مصالحها وتحقيق الرفاهية والرخاء والكرامة لشعوبها.

وفي ختام هذا البحث فإننا نخلص إلى النتائج التالية:

- يعد التكتل الاقتصادي الوسيلة الأكثر ضماناً للوصول إلى مستويات معتبرة من التنمية الاقتصادية، وزيادة رفاهية الشعوب مهما اختلفت الطرق والأساليب والمفاهيم المستخدمة والمعبرة عن هذه الوسيلة.
- يستنتج مما عرض عن تجارب التكامل الاقتصادي للعالم الإسلامي بنوعيها الجزئي والشامل أن اتفاقات هذا التكامل لم تفعل، بل إن هناك اتفاقات ألغيت ويعني ذلك أن العالم الإسلامي لم يدخل عالم الكيانات الكبيرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عالمنا الإسلامي يعاني من تجزئة شديدة، وهذه التجزئة لها نتائجها السلبية في عالم الاقتصاد وفي غير عالم الاقتصاد؛ عالم السياسة وعالم البحث العلمي وعالم التكافل.
- يعد إنشاء السوق الاسلامية المشتركة أمرا حتميا إذا كانت الدول الاسلامية تريد أن تتعامل على قدم المساواة مع الكتل الدولية القوية.
- إن ما تزخر به الدول الإسلامية من مقومات روحية ومعنوية بالإضافة إلى ما حباها الله به موارد طبيعية متنوعة وموقع جغرافي استراتيجي يمثل فرصة لنجاح تجارب تكاملية بين العديد منها.

التوصيات

بناء على النتائج السابقة يمكن أن نقدم بعض الاقتراحات الآتية:

- لابد من تجنب كل العوائق التي تحول دون التأسيس الحقيقي والواقعي للتكامل بين دول العالم الإسلامي، حتى يمكن إقامة الوحدة الاقتصادية، ومن ثم يمكن إقامة الوحدة السياسية
- يجب بذل الجهود لإزالة الخلافات بين الدول الإسلامية، وعليها اتخاذ خطوات جادة لإنشاء مؤسسات ديمقراطية، لأنها الطريق الصحيح لتحقيق الاستقرار السياسي والحفاظ على المكاسب.
- ضرورة الارتقاء بنظم الحكم لحل النزاعات.
- التقليل من درجة الاعتماد على المساعدات الخارجية، وإحلالها بمساعدات يكون مصدرها العالم الاسلامي
- اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحسين وزيادة نسبة التجارة البينية لدول العالم الاسلامي.
- لابد من إحياء مفهوم الأمة الاسلامية لدى جميع المسلمين سواء كانوا شعوبا أو حكاما.

المصادر والمراجع:

1. أحمد السيد وآخرون النجار(2004)، التحولات الاقتصادية العربية والألفية الثالثة، دار الفارس، ط1، الأردن.
2. أسامة المجذوب(1997)، الجات ومصر والبلدان العربية .. من هافانا الى مراكش. الدار المصرية اللبنانية.
3. داودي الطيب(2004)، التكامل العربي الإسلامي ضرورة حضارية لمواجهة التكتلات الكبرى، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
4. رفعت السيد العوضي(2010)، أثر التجارة البينية للدول الإسلامية في الحد من ضيق السوق، جامعة الأزهر مؤتمر التنمية والتكامل الاقتصادي في العالم الإسلامي، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، القاهرة.
5. سامي عفيفي حاتم(2003)، التكتلات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، ط4، جامعة حلوان.
6. سمير محمد عبد العزيز(2001)، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1، مصر.
7. صبيحة بخوش(2010)، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1 عمان.
8. طالب عوض(1995)، التجارة الدولية نظريات وسياسات، مطبعة النور، الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9. عبد الناصر الزيود(2004)، نموذج لتكتل اقتصادي عربي ملائم، أعمال مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي الجامعة الأردنية عمان، الأردن.
10. عودة جمال، رحمون هلال(2004)، المنطقة العربية وصراع المصالح الاقتصادية، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوروبية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: جامعة فرحات عباس.سطيف الجزائر.
11. عيدوي فاطمة الزهراء (2010)، الاندماج والتقارب – دراسة حالة بعض دول حوض البحر البيض ال متوسط1980،2010 أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر03.
12. فليح حسن خليف(2012): اقتصاديات العالم الإسلامي، عالم الكتب الحديث، ط1، إربد–الأردن.
13. فوزية خدا كرم، التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية (مجلة العلوم السياسية).
14. محمد الجمال، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، دار الكتب الإسلامية.
15. محمد السيد سليم (2008)، المشهد الاستراتيجي الآسيوي في أوائل القرن الواحد والعشرين، مجلة السياسة الدولية.
16. محمد بن اسماعيل البخاري(2007)، مختصر صحيح البخاري، دار صبح، بيروت.
17. محمد توفيق عبد المجيد (2013)، العولمة والتكتلات الاقتصادية، إشكالية للتناقض أم للتضافر في القرن الحادي والعشرين، دار الفكر الجامعي ط1، الإسكندرية.
18. محمد محمود المكاوي (2012)، التكتل الاقتصادي الإسلامي وأهميته في سبيل التنمية، المكتبة العصرية، ط1، القاهرة.
19. مسلم، رواه مسلم، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم، كتاب البر والصلة والآداب، حديث رقم2586 ج8، ص314 من صحيح مسلم بشرح النووي، أمام جامع الأزهر (الإصدار 8). المنصورة: مكتبة الإيمان.
20. مصطفى سلامة(1988)، قواعد الجات –الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة – المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت.
21. مصطفى محمود عبد العال عبد السلام، التجارة البينية للدول الإسلامية ودورها في قيام تكتل اقتصادي إسلامي، منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث، العدد 66 ،2010. تم الاسترداد من www.kalema.net. بتاريخ (02 04، 2017).
22. مغن خالد القضاة(2007)، فقه السياسة المالية في الإسلام، عالم الكتب الحديث، ط1، الأردن.
23. مقروس كمال(2013)، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي –دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية – رسالة ماجيستير، (غير منشورة). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف
24. منظمة التعاون الاسلامي، التوقعات الاقتصادية، تاريخ الاسترداد 06 فيفري 2020، من www.sesrtcic.org.
25. منظمة المؤتمر الإسلامي، الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والاجتماعي والفني، ماي 1988 ص2–6. تاريخ الاسترداد 06 فيفري، 2020، من www.sesrtcic.org.
26. مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية: التوقعات الاقتصادية منظمة التعاون الإسلامي 2019، تاريخ الاسترداد 06 فيري، 2020، منwww.sesrtcic.org
27. موسى مصطفى عبد العزيز، 2003، التكامل الاقتصادي. مجلس النشر العلمي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

28. نزيه عبد المقصود مبروك(2006)، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، دار الفكر، ط1، الاسكندرية

29. نواف أبو شمالة(2016)، التكامل الاقتصادي، آليات تعزيز التعاون الاقتصادي العربي. سلسلة دراسات تنموية المعهد العربي للتخطيط، العدد 50.

30. هشام محمد أحمد عمارة(2004)، الاتجاهات الحديثة في التكتلات الاقتصادية الشرق أوسطية، جامعة الإسكندرية.

31. يونس أحمد بطريق(1985)، الملامح الرئيسية في اقتصاديات البلدان العربية، دار النهضة العربية، بيروت.

32. www .Isdb.org .Isdb البنك الاسلامي للتنمية، (06 02، 2020). .

33. oualallou، F. (1996) apres barcelone ،le Magreb est necessaire. ed l'Harmattan.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com